

الإمام أحمد في مسنده مرفوعاً كما في نصب الراية (١: ١١٠): "حدثنا معاذ بن معاذ أنبأ عكرمة عن عمار بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يسلمت المنى من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلي فيه، ويحته يابساً ثم يصلي فيه". وهذا الإسناد رجاله رجال الجماعة، إلا عبد الله هذا، فإن البخاري لم يخرج له وأخرج الباقر، وقال صاحب التهذيب: "روى عن عائشة" وفي تهذيب التهذيب: "قال ابن حزم في المحلى: لم يسمع من عائشة رضي الله عنها" (٣٠٨: ٥) فإن سلم الانقطاع فهو غير مضر عند أصحاب المذهب، وفي نيل الأوطار (١: ٥٤): "قالوا: الأصل الطهارة فلا تنتقل عنها إلا بدليل وأجيب بأن التعبد بالإزالة غسلاً أو مسحاً أو فركا أو حتاً أو حكاً ثابت، ولا معنى لكون الشيء نجساً إلا أنه مأمور بإزالته بما أحال عليه الشارع، فالصواب أن المنى نجس يجوز تطهيره بأحد الأمور الواردة، وهذا خلاصة ما في المسئلة من الأدلة من جانب الجميع". واستحسنه شيخنا.

نجاسة رطوبة الفرج:

في التلخيص الحبير (١: ١٢): "لم يذكر الرافعي الدليل على طهارة رطوبة فرج المرأة، وقد روى ابن خزيمة في صحيحه من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: تتخذ المرأة الخرقه فإذا فرغ زوجها ناولته فمسح عنه الأذى ومسحت عنها، ثم صليا في ثوبيهما، موقوف. ومن طريق يحيى بن سعيد عن القاسم: سألت عائشة رضي الله عنها عن الرجل يأتي أهله ثم يلبس الثوب فيعرق فيه، فقالت: كانت المرأة تعد خرقه، فإذا كان مسح بها الرجل الأذى عنه لم ير أن ذلك ينجسه". قال بعض الناس: فهذا الأثر يصح به الاستدلال على طهارة رطوبة فرج المرأة على مذهب الإمام الشافعي القائل بطهارة المنى، دون مذهب الإمام الأعظم القائل بنجاسته، وهذه الرطوبة لا تخلو عن المنى، فمن قال بطهارته لا يضره خلطه في الرطوبة، ومن قال بنجاسته لا يصح له القول بطهارة الرطوبة، فإنها مخلوطة بالمنى النجس فتكون نجسة. ويعارض هذا الأثر أثر عائشة رضي الله عنها المذكور في المتن فإنه دال على الطهارة وأثر المتن على النجاسة، ويمكن التطبيق بحمل أثر المتن على التنظيف، ولكن أصحابنا لم